ثنائية الأمن والتنمية بالأقاليم الحدودية للجزائر: دراسة حالة تبسة

Bilateral security and development in Algeria's border Province TEBESSA case study

الدكتور/ حكيم غريب

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر

gheriebhakim@gmail.com

تاريخ الاستلام:2018/10/21 تاريخ القبول للنشر:2018/11/28

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع الأمن الحدودي للجزائر انطلاقاً من البحث في العلاقة التكاملية بين متغيري الأمن والتنمية باعتبارهما ركيزتين محوريتين لخلق بيئة ملائمة يمكن من خلالها تحقيق المتطلبات القطاعية للولايات الحدودية.

كما تحاول هذه الدراسة الكشف عن أبرز الجهود الجزائرية من خلال التعديل الدستوري لسنة 2016م، الرامي إلى تعزيز دور المجالس المحلية المنتخبة وتفعيل الديمقراطية التشاركية، والدفع بعجلة التنمية والتعاون الأمني في الولايات الحدودية، وذلك انطلاقاً من دراسة حالة ولاية تبسة.

الكلمات المفتاحية: الامن؛ الحدود؛ التنمية؛ المشاريع؛ التعاون الامني؛ الارهاب.

Abstract:

The objective of this study is to address the issue of border security for Algeria, based on the complementary relationship between the two variables of security and development as central pillars for creating an enabling environment in which the sectoral requirements of border states can be achieved.

This study also attempts to reveal the most prominent Algerian efforts through the constitutional amendment 2016 which aimed at enhancing the role of elected local councils and activating participatory democracy, and pushing the pace of development and security cooperation in the border states, based on a case study.

key words: *security; borders; development; terrorism.*

مقدّمة:

يمثل موضوع الأمن والتنمية بالمناطق الحدودية أحد أعقد المواضيع التي يهتم بدراستها مختلف الباحثين والمختصين في الدراسات الاستراتيجية والأمنية، وكثيرا ما ارتبط أمن الحدود بالمعنى التقليدي القائم حول حماية وتأمين كل الخطوط الحدودية من التدخلات العسكرية المباشرة ومواجهة التهديدات الصلبة من العدوان الخارجي، إلا أن هذا المفهوم أخذ في الاتساع ليأخذ معاني أشمل متعلقة بالتنمية والخدمات والمستويات المعيشية للأفراد والعدالة الاجتماعية في كل أقطار الدولة دون تهميش المناطق النائية أو الحدودية، وذلك لا يتأتى إلاّ من خلال رسم استراتيجية أمنية مرفقة بتنمية محلية غايتها مواجهة وإدارة كافة التهديدات الفعلية والمحتملة، المحيطة بحدودها القطرية.

إن الجيل الرابع من التهديدات والتي تُعرف في الأوساط الأكاديمية بالتهديدات اللاتماثلية والتي تتجسد عملياً في تزايد انتشار موجات الإرهاب، وتفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها ومخاطرها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، أصبحت تنشط بصفة كثيفة على طول المناطق الحدودية أكثر منها في المناطق الداخلية، وذلك نظراً لمجموعة واسعة من العوامل والمحددات الداخلية والخارجية.

إن الجزائر -وبفعل موقعها الجيوبوليتيكي- تتأثر بالأحداث والأوضاع المجتمعية التي تعيشها الدول المجاورة، فالجزائر وفي ظل الأبعاد الجيوأمنية التي تشهدها الدول المتاخمة للجزائر (الإفرازات الأمنية لثورات الربيع العربي والتدخلات العسكرية الأجنبية في ليبيا ومالي)، التي أصبحت تشكل أحد أكبر التحديات الأمنية على طول شريطها الحدودي الشرقي والجنوبي وتشكل رقما صعبا في معادلة الاستقرار والأمن الجزائري، بينما أصبحت مواجهة هذه التهديدات لم تعد تقتصر على الجوانب العسكرية البحتة، بل أضحت في كثير من الأحيان ترتبط بدفع عجلة التنمية وفك العزلة عن المناطق الحدودية، الأمر الذي يساهم إلى حد كبير في سد حاجة الشباب الجزائري عن أعمال التهريب المنتشرة بكثرة في المناطق والولايات الحدودية، كما يمكن من خلال تنمية المناطق الحدودية الوقاية من تهديدات الجماعات الإرهابية التي تسعى لاستقطاب وتجنيد الشباب العاطل عن العمل، والذي قد يقتنص أي فرصة لأجل تحسين أوضاعه المعيشية، وعلى هذا الأساس فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على الاشكالية التالية:

ما هي الإجراءات الأمنية والتنموية التي يمكن أن تنتهجها الجزائر لأجل تحقيق الأمن والتنمية الحدودية في ظل التهديدات الأمنية الحالية؟

مناهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في وصف واقع المناطق الحدودية في الجزائر، وكذلك تعتمد هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة والذي يتم استخدامه في دراسة حالة إحدى المناطق الحدودية في الجزائر، وتعتمد الدراسة أيضا على منهج تحليل المضمون لأجل تحليل العلاقة الوظيفية بين الأمن والتنمية وتطبيقاتها العملية في المناطق والأقاليم الحدودية للجزائر.

تتمحور فرضية الدراسة حول ما يلي:

إذا لم يتم التوجه نحو تبني استراتيجية تنموية جنباً إلى جنب مع التدابير الأمنية بولاية تبسة، فإن ذلك سيؤدي إلى تقويض الأمن بالمنطقة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إنارة الزاوية المتعقلة بضرورة المزاوجة بين الآليات التنموية والتدابير الأمنية كاستراتيجية لا غنى عن تطبيقها، في المناطق والأقاليم الحدودية لأجل تحقيق تأمين تلك المناطق من التهديدات المركبة المنتشرة بكثرة على طول الشريط الحدودي للجزائر بصفة عامة، وفي ولاية تبسة على وجه الخصوص.

ونظراً لطبيعة الموضوع فإن الدراسة تعتمد على الخطة المنهجية الآتية:

المبحث الأول: ثنائية الأمن والتنمية: التعريف والخصائص.

المبحث الثاني: الواقع الأمني والتنموي للأقاليم الحدودية في الجزائر.

المبحث الثالث: الأمن والتنمية بولاية تبسة: الواقع والتحديات.

المبحث الأول

ثنائية الأمن والتنمية: التعريف والخصائص

يُعد هذا المبحث بمثابة المدخل النظري والمفاهيمي للدراسة، بحيث سيتم التركيز فيه على معالجة ثنائية الأمن والتنمية من خلال تفكيك للمفهومين كل على حدة، ومن ثمة إعادة تركيبهما من منطلق تكاملي وظيفي.

المطلب الأول: الأبعاد التنموية للأمن.

يعتبر مفهوم الأمن من الناحية الاصطلاحية، من بين أكثر المفاهيم التي عرفت اختلافاً بين الدارسين والباحثين، فهو يحمل الكثير من الأبعاد والأوجه والدلالات والمستويات، وهذا ما يجعل منه مفهوماً مطاطياً يتغير بتغير الزاوية التي ندرسه من خلالها، فالأمن بحسب باري بوزان Barry buzan يتجسد أساساً في مفهوم الحرية كقيمة معنوية مطلقة يترتب عنها التخلص من كل التهديدات، وبالتالي فالأمن هو قدرة الدولة على الحفاظ على حريتها ووجودها، لأجل أداء واجبها الوظيفي لأجل الاستمرار والبقاء: " الأمن هو التحرر من التهديد، وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي[1]".

فالحدود الفاصلة بين ما هو تهديد أمني وما هو غير ذلك، هي حدود افتراضية وليست محل اتفاق، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالقيم الاجتماعية التي تعد خلافية بالأساس، فالأمن بحسب باري بوزان هو التحرر من التهديد وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على سلامتها الوظيفية وهويتها المستقلة، ضد قوى التغيير التي يرون أنها عدائية، فالخط السفلي من الأمن هو البقاء على قيد الحياة، ولكنه يشمل أيضا بشكل معقول نطاقا جوهريا من الشواغل المتعلقة بالوجود وعندما يتوقف هذا النطاق من الشواغل عن الحاجة الملحة إلى تسمية "الأمن" التي تحددها التهديدات بقدر كاف لتبرير اتخاذ إجراءات طارئة وتدابير استثنائية بما في ذلك استخدام القوة[2].

إن الانتقال في مفهوم الأمن من الأمن التقليدي الذي كان ينحصر في إطار التهديد العسكري لأمن الدولة إلى الأمن الموسع الذي ظهر بعد الحرب الباردة، والذي يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأبعاد غير الدولاتية والمتمثلة أساساً في القيم الاجتماعية الذي ظهرت تبعاً لانتشار التهديدات الجديدة التي برزت بعد الحرب الباردة، والتي تأخذ بعين الاعتبار الجوانب المجتمعية الإنسانية التي يدخل في فلكها الأوضاع الاقتصادية والبيئية والصحية للأفراد.

ويتفق والتر ليبمان Walter Lippmennمع باري بوزان، حول الارتباط العضوي للأمن بالقيم الاجتماعية من خلال قوله: "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة ولو تعرضت للتحدي، كي تصون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"[3].

أما أرنولد وولفر Arnold wolfer، فيتفق مع سابقيه حول كون الأمن مرتبطا بالتهديدات والمخاطر التي تتعلق بالقيم المكتسبة من خلال قوله: " يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فهو عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"[4].

المطلب الثاني: البعد الأمني للتنمية

إن غياب التنمية في الدولة يؤدي حتماً إلى هشاشة تلك الدولة (Fragile states)، ويقترن مؤشر الهشاشة في الدولة بالبعدين السياسي والاقتصادي في الدولة، وتجدر الإشارة إلى التعريف الذي قدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، تعرف الدول الهشّة على أنها الدول التي لها قدرة ضعيفة على أداء المهام الأساسية للحكم[5]، وغير قادرة على بناء علاقات فعالة مع مجتمعها وتُعرف بكثرة مشاكلها الاقتصادية بالدرجة الأولى، وهي الدولة التي تفتقر إلى السلطة الوظيفية من أجل تحقيق الأمن ضمن حدودها الترابية، وقدرة مؤسساتها على تلبية المطالب وتوفير الحاجيات الأساسية لشعوبها، والتي تمارس فيها الحكومة وظيفتها ضمن الشرعية السياسية، لأجل تمثيل فعّال داخلي وخارجي لمواطنيها، ويمكن أن يطلق هذا المصطلح على الدول التي تعاني حالات مرتفعة من اللاأمن وارتفاع كبير في الجريمة المنظمة وتكثر بها نشاطات الجماعات الإرهابية.

المبحث الثاني

الواقع الأمني والتنموي للأقاليم الحدودية في الجزائر

إن فضاء الجزائر الجيواستراتيجي له عواقب أمنية صعبة على الأمن الوطني الجزائري خاصة مع تزايد انتشار الظاهرة الإرهابية[6]، وبالتالي فإن صعوبة التغطية العسكرية للمناطق الحدودية بفعل شساعتها مَثَّل ولا يزال يُمثِّل أكبر التحديات أمام المؤسسة العسكرية ومختلف الأجهزة الأمنية في الجزائر، لاسيما عملية التنبؤ والكشف، بالإضافة إلى سرعة تنقل الجماعات الإرهابية وعبور الجريمة المنظمة ومشاكل التهريب وحركات الهجرة غير الشرعية التي تجد الأرضية الخصبة للانتشار، وتجنيد سكان مناطق العبور خاصة في ظل العزلة وغياب التنمية في المناطق الحدودية.

المطلب الأول: التدابير الأمنية الداخلية.

إن الإطار القانوني والدستوري للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، يولي اهتماما بالغاً لمهام الجيش الوطني الشعبي الذي يضطلع بحماية الحدود الترابية الكاملة للوطن، والوقوف في وجه العدوان الخارجي ومكافحة الإرهاب وهو ما نص عليه التعديل الدستوري الأخير في مارس 2016م الذي ورد في ديباجته بأن: "الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك، ويعتز الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب، وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة وفي ترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه، وتسهر الدولة على احترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصرنته بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية..."[7].

إنَّ إدراج الإرهاب كمهدد للأمن الوطني الجزائري ضمن التعديل الدستوري في 2016م يَنِمُ عن إدراك الطرح القانوني والدستوري الجزائري لهذا التهديد الذي يَندرج في إطار التحول الذي شهدته الاستراتيجية العسكرية الجزائرية، فحسب ما جاء في افتتاحية الجيش لشهر جانفي 2018م بأن الجيش الوطني الشعبي قد حقق نتائج ميدانية وتطورية على عدة أصعدة ومستويات سواء من ناحية الجانب التطويري والتحديثي، أم من ناحية النتائج المحققة في مجال مكافحة الإرهاب[8].

عملت الجزائر على تعزيز جهودها لمراقبة حدودها بأن أوكلت لعدة وحدات مهام أمنية وتنظيمية لعبور الأفراد وضبط الحدود ومن أبرز هذه الوحدات:

- **قيادة وحدات حراس الحدود GGF:** تم إنشاء هيئة حراس الحدود الجزائرية[9] بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ 17 نوفمبر 1977م، وتم إلحاقه بقيادة الدرك الوطني بموجب المرسوم 04-91 المؤرخ في 8 جانفي 1991م، ويتشكل هيكلها التنظيمي بتعدد الوحدات على المستوى المركزي؛ من قيادة وحدات حراس الحدود وعلى المستوى الجهوي؛ قيادة الدائرة الجهوية لحراس الحدود إضافة إلى المجموعات التي تتفرع إلى مراكز سرية ومراكز حرس الحدود، وتتكفل هذه المجموعة بالعمل على مراقبة الحدود وحمايتها.

- **مصالح شرطة الحدود:** لها دور هام في مراقبة الحدود، متمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، ومن مهامها مكافحة الهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب وضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة، كما تتكفل بالأجانب وتقوم بإجراءات إدارية متعددة بالتنسيق مع مختلف المصالح الأخرى[10]، إضافة إلى مختلف الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية، والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة.

المطلب الثاني: التدابير الدولية

لقد سعت الجزائر لتفادي مشكلة ترسيم الحدود منذ الاستقلال من خلال موافقتها لمقترح الدول الإفريقية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وفي أول انعقاد لها في شهر ماي 1963م أقرَّت بتطبيق مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، ولقد تم التأكيد على هذا المقترح من خلال الإقرار الذي تمت المصادقة عليه في جويلية 1964م، وقد حذت منظمة الإتحاد الإفريقي بهذا الإقرار حذو دول أمريكا اللاتينية التي أقرت من قبل بمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، وقد أقَّرت مختلف الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية بهذا المبدأ تفادياً للصراعات المسلحة التي عادة ما تنشأ بعد نيل الدول لاستقلالها[11].

أما بالنسبة لدول المغرب العربي فتعتبر قضية الحدود إحدى القضايا المحركة للعلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية ما بين الدول المغاربية، خاصة بعد ما حدث غداة استقلال الجزائر قامت المملكة المغربية بتجهيز جيشها النظامي وقادته نحو الغرب الجزائري بغية ضم جزء من التراب الجزائري التي ادعت بأنه تابع للأراضي المغربية، ونشبت بذلك حرب بين الدولتين فيما يعُرف "بحرب الرمال" سنة 1963م[12]، la guerre du sable[*] وقد انتهت هذه الحرب بعد وساطة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية أين تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في 20 فيفري 1964م.

إن الجزائر بفعل موقعها الجغرافي وفضاءها الجيوسياسي الذي يُعرف بقوس الأزمات[*]، بحيث تنتشر مختلف أنماط وأشكال التهديدات الأمنية اللاتماثلية بدول الجوار الجزائري، خاصة مع نهايات سنة 2010م وبداية الحراك الشعبي في تونس، المنادي بالتغيير السياسي الذي سرعان ما انتقل إلى باقي الأصقاع العربية، أين عرفت تزايداً ملحوظاً لانتشار الجماعات الإرهابية والانقسامات الطائفية والقبلية، وتلقي هذه التهديدات الأمنية اللاتماثلية بتأثيرها المباشر على الأمن الوطني الجزائري، خاصة في ظل التعقيدات الأمنية المندلعة مؤخرا بالجوار الشرقي والجنوبي للجزائر، فنتيجة لتفاعل مجموعة مركبة من العوامل الداخلية والخارجية حدثت فوضى أمنية في كل من تونس ومالي وليبيا على وجه الخصوص، وذلك بسبب تعقيد الأوضاع الأمنية بهما، خاصة منذ تزايد الإفرازات السلبية للحراك العربي، والتدخلات العسكرية الأجنبية بالمنطقة.

إن الفراغ الأمني الذي أعقب أحداث ما يسمى بالربيع العربي في تونس، إضافة إلى الفوضى التي أنتجتها الحرب في ليبيا، أدى إلى ارتفاع في وتيرة عمليات التهريب عبر الحدود للمخدرات والمحروقات والأسلحة وتهريب العملة والهجرة السرية، مع تزايد نشاط الإرهاب والجريمة المنظمة على الحدود، وهو ما يلزم الدولة الجزائرية إلى التعامل مع هذه التهديدات العابرة للحدود ومواكبتها وفق معادلة أمن الحدود يساوي أمن الدولة.

لقد سعت الجزائر لتبني استراتيجية أمنية صلبة في معالجة المخاطر الحدودية من خلال هيكلة قوات الأمن، وإطلاق مسارات ثنائية للتعاون مع البلدان المجاورة، وتطوير مسار متعدد الأطراف من خلال مبادرة بلدان الميدان، مع التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم تدخل الجيش الوطني

الجزائري خارج الحدود الترابية للجزائر، إلا أن هذه الاستراتيجية تبقى محدودة وذلك لكونها لا تأخذ بعين الاعتبار بتقوية الجبهة الداخلية من خلال دفع حقيقي لتنمية المناطق الحدودية على وجه الخصوص، التي تعاني من عزلة شبه كاملة.

يرى الدكتور "بن عمراوي عبد الدين" أن العلاقة التي تربط بين الدولة والمجتمع في العالم العربي هي في حقيقتهاعلاقة صراع، وإن استمرار هذا النوع من العلاقة هو السبب الرئيسي في استمرار أزمة الدولة في المنطقة العربية وشرعيتها، إذ يقول مشخصا العلاقة " بدلا أن تحاول الدولة أن تدرك مخاطر الشرخ الذي يفصلها عن المجتمع بحماية نفسها عن طريق الحوار والتقرب من القوى الاجتماعية والسعي نحو الإصلاح، يدفعها الشك في إخلاص المجتمع وولائه والخوف منه، إلى الدفاع عن نفسها من خلال مناهضته والوقوف ضده والفتك بقوى المعارضة ويشكل هذا المنطق السائد في الحياة السياسية العربية المصدر الأول للتوتر والدفع في اتجاه الحرب الأهلية وإفساد فرص الخروج من الأزمة"[13].

المبحث الثالث

الأمن والتنمية بولاية تبسة: الواقع والتحديات

يفترض أن تكون مدينة (تبسة)[*] أحد أهم المدن الرئيسية في الجزائر، نظراً للامتيازات التي تتمتع بها في العديد من النقاط، سواء كان ذلك يتعلق بالثروات (الحديد، الفوسفاط، النفط)، أو من حيث المناخ (شبه جاف وجاف)، أو حتى الجانب التاريخي، إذ تعتبر ولاية تبسة من أقدم المدن التاريخية في إفريقيا وتكنى بـ: "تيفاست" التي تعني "اللبؤة"، هذا بصفة عامة، أما عن حدودها مع دولة تونس على طول يبلغ أكثر من 300 كلم[14]، فإن لها الدور الهام في تحقيق الربط العلائقي القطاعي بين الولايات الجزائرية والمدن التونسية.

ومن ناحية أخرى يفترض أن تكون هذه الولاية ذات مكانة اقتصادية مهمة، لذلك يبدو أن حسن توظيف الإمكانيات وتسيير الإدارة الجيدة للتواصل الحدودي يحقق تنمية تعود بالفائدة على الدولتين، انطلاقاً من أن الموقع الجغرافي للمدينة يخول لها أن تحتل مكانة اقتصادية مهمة، هذا التوجه الذي نجده على الواقع شبه مغيب إذا قارناه بين الدول التي حققت طفرة نوعية في التنمية الحدودية كحال الدول الأوروبية وغيرها من الدول التي تفطنت للأهمية الجغرافية للمناطق الحدودية في تنمية وتأمين الدولة .

خريطة توضح موقع ولاية تبسة بين وحدودها الجزائرية والتونسية

المصدر: راجع الموقع الإلكتروني، تاريخ التصفح، 2018/09/20، 23:37:

https://www.google.com/maps/place/Wilaya+de+T%C3%A9bessa/data=!4m2!3m1!1s0x12f9d4c

على الرغم من وجود عدة مراكز حدودية في: "بئر العاتر"، "رأس العيون"، و"بوشبكة" إلا أن ما يلاحظ أن التنمية الحدودية غائبة عدا وجود بعض المراكز التي تسمح بالعبور للسياح والوافدين إلى الجزائر أو تونس، وعند زيارة المنطقة سنلاحظ غلبة النمط التقليدي للمعيشة (منطقة "مشتة العقبة البيضاء" التابعة لبلدية صفصاف الوسرى"، بعض المناطق في بوشبكة ..)[15]، ولتحليل الوضع أكثر يمكن الانطلاق من مطلبين أساسين يتمحوران حول الأوضاع الأمنية والتنموية بولاية تبسة.

المطلب الأول: من الناحية الأمنية.

يوجد على الشريط الحدودي الفاصل بين ولاية تبسة والحدود التونسية 4 مراكز مراقبة متباعدة فيما بينها، وهي لا تغطي كامل المنطقة الحدودية الممتدة على مسافات كبيرة، لذلك فإن إدارة الجمارك الجزائرية بالتنسيق مع وزارة الداخلية تحاول تعزيز وتنفيذ تدابير رقابية وأمنية جديدة، ولقد تم توسيع دائرة الرقابة، وذلك من خلال تنصيب عدة مراكز حدودية جديدة لمراقبة حركة تنقل الأشخاص والمركبات على الحدود، على أن تكون هذه المراكز مرتبطة فيما بينها بواسطة منظومة سمعية بصرية مشكلة من عدة كاميرات مراقبة، تعمل على مدار 24 ساعة مجهزة بنظام الرؤية الأمنية، وذلك من أجل مكافحة تهريب السلع والبضائع وتنقل الأشخاص غير الشرعي وغيرها[16].

وعند رصد أبرز السلع المهربة سنجد أن الوقود في الصدارة، فيومياً تهرب مئات اللترات من الوقود إلى تونس عبر مسالك ريفية حدودية لتجنب الحواجز الأمنية، وهناك سلع أخرى مثل: العجلات المطاطية، الإسمنت، الصوف، لعب الأطفال، الصابون، الخضر...، وغيرها[17]، لكن ما يلاحظ أنه في السنتين الأخيرة ضعف مستوى وحجم التهريب نتيجة لوجود ضوابط أمنية كبيرة خاصة مع تزايد حالة الانفلات الأمني في تونس وتزايد العمليات الإرهابية في جبل الشعانبي.

ولقد نسقت الجزائر مع تونس في العديد من العمليات العسكرية تخوفاً من موجة تسرب الإرهابيين إلى الداخل مستغلين عدة ظروف، إن الجزائر التي عانت وحاربت وقاومت بكل قواها ومؤسساتها الدستورية ظاهرة الإرهاب منذ سنوات، ورفعت هذا التحدي بالقضاء على هذه الظاهرة بنسبة كبيرة جدا، تواصل يقظتها وتجنيد كل طاقاتها والعمل مع أشقائها كتونس، على مستوى عال من الحيطة وبعزيمة قوية لمواصلة مقاومة هذه الظاهرة التي أصبحت عابرة للحدود، ولقد أكد وزير الخارجية السابق "رمطان لعمامرة" أن التنسيق الأمني في مجال مكافحة الإرهاب مستمر بين الجزائر وتونس، وهو الأمر الذي ساندة أيضاً نور الدين بدوي وزير الداخلية الجزائري ووزير الدفاع التونسي فرحات الحرشاني، ومن بين أوجه التعاون والتنسيق الأمني بين البلدين:

- إعداد قاعدة بيانات حول أسماء المشتبه بهم من مواطني البلدين في ليبيا والعائدين إليها من بؤر التوتر في العراق وسوريا، خاصة وأن المعلومات الاستخباراتية تشير إلى أن هناك مئات التونسيين وعشرات الجزائريين المنتمين إلى تنظيم داعش الارهابي قد يعودون في حال حل هذا التنظيم وضعفه.
- برمجة مناورات عسكرية مشتركة بين قوات البلدين تحسباً لإمكانية تأزم الأوضاع عبر الحدود.
- التبادل الاستخباراتي والمعلوماتي بين الدولتين.

- رفع نسق التعاون الأمني والعسكري الميداني بين البلدين في مكافحة الإرهاب في الحدود (جبل الشعانبي)[18].

وكانت قيادات أمنية جزائرية وتونسية رفيعة عقدت اجتماعًا للتنسيق الأمني في العاصمة تونس، عقب الهجوم الذي استهدف في جويلية 2018م دورية للحرس الوطني التونسي، (جهاز شبيه للدرك الوطني)، واتفق الطرفان على "إقامة غرفة عمليات مشتركة على الحدود، وتنسيق عمليات ملاحقة الإرهابيين، وتبادل المعلومات الاستخباراتية المتوفرة لدى الطرفين بشأن هوية وصور العناصر الإرهابية التي مازالت تنشط على الحدود.

تأتي أهمية التنسيق الاستثنائي الجزائري التونسي، من منطلق الوضعية الإقليمية الجيوسياسية والجيوإستراتيجية شديدة التعقيد التي تميز المنطقة، بسبب انتشار الحركات الإرهابية في ليبيا ودول الساحل الإفريقي من جهة، ونتيجة لأطماع القوى الغربية التي تتنافس من أجل بسط نفوذها على ليبيا، التي تزخر أرضها بالكثير من الخيرات الطبيعية وفي مقدمها النفط والغاز من جهة أخرى.

المطلب الثاني: من الناحية التنموية.

منذ سنة 2000م، وصلت الاعتمادات المالية بولاية تبسة إلى 570 مليار دج، وذلك لأجل تمويل ما يقارب 5 آلاف مشروع تنموي قطاعي مركزي بلدي، فهذه الولاية الحدودية تستفيد من عدة برامج للتنمية، ويأتي في مقدمة هذه البرامج البرنامج القطاعي العادي، والبرنامج الثاني هو برنامج الهضاب العليا تستفيد منه كل بلديات الولاية وعددها 28 بلدية، بحكم تموقعها كأحد أكبر الولايات مساحة وكثافة سكانية في الشرق الجزائري، وثالثا تستفيد الولاية من برنامج خاص لتنمية البلديات الحدودية، وبحسب السلطات المحلية لولاية تبسة، فإن هذه البرامج التنموية قد سمحت بتغطية 95% بالغاز الطبيعي في مختلف بلديات ودوائر الولاية، إضافة إلى تغطية شبه كاملة بالكهرباء، وما يقارب 24 ألف وحدة سكنية بصيغة البناء الريفي، هذا إضافة إلى مختلف الصيغ السكنية الأخرى[19]، ولكن الولاية بقيت تعاني من نقص كبير في المياه الصالحة للشرب، الأمر الذي حال دون تنمية حقيقية للقطاعين الفلاحي والصناعي بالولاية.

ما يلاحظ أن هذه الولاية الحدودية تغيب فيها التنمية النوعية على نقاط الحدود، على الرغم من وجود حركية في السنوات الأخيرة في عدة مجالات تتمحور حول تحسين ظروف المعيشة للمواطن، هذا إضافة إلى تعزيز عمليات التعاون بين الولايات الحدودية في عدة قطاعات تنموية، ما يفرض أن تكون هناك مناطق استثمارية جيدة، ولكن المفارقة أن الزائر لهذه المناطق سيرى غياب مصانع أو شركات أو فضاءات ترفيه تعبر عن تنمية حقيقية، بل إن الوضع في الكثير من المناطق النائية الحدودية يعاني من تهميش وغياب حتى متطلبات الحياة الأساسية لكثير من السكان هناك.

إن حقيقة التنمية في المناطق الحدودية هي التي تنعكس على المستوى المعيشي وتطلعات المواطن بشكل إيجابي، إذ أن التنمية تعد صمام الأمان الذي يقوض عملية الانخراط في منظمات الإجرام والتهريب، ويستلزم ذلك بناء مقاربة تعاضدية تنطلق من المواطن الحدودي لتعزيز العملية التنموية على

مستوى الحدود[20]، ويبقى أن هناك إشكالا يتعلق بنظرة كل دولة إلى الأخرى، فتونس تنظر للجزائر من زاوية سياحية أمنية حيث يتوافد من خلالها آلاف السياح، وتستفيد من خبرتها وتجربتها في مكافحة الإرهاب، أما الجزائر فإن نظرتها يغلب عليها الطابع الاجتماعي بالرغم من وجود أطر التعاون الأمني بين البلدين، وتجدر الإشارة إلا أن تجاوز المقاربة الصلبة للتعاون مع الجار وتعزيز المقاربة الاقتصادية والثقافية أمر ضروري في الفترة الراهنة، لذلك لا بد من بناء شراكة اقتصادية حقيقية والتوسع في السوق وإتباع استراتيجية ذات أبعاد تنموية جنباً إلى جنب مع التصدي العسكري للتهديدات المتشابكة في المنطقة.

إلا أن تأخر ديناميكية التنمية في المناطق الحدودية يزيد من تدفقات الهجرة نحو المدن والمناطق الشمالية للوطن وتفاقم الاختلالات بين الأقاليم، لهذا نرى - كباحثين في المجال الامني- ضرورة توجيه تدعيم التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية أساسا، خاصة أن الحكومة الجزائرية تولي أهمية لأمن وتنمية المناطق الحدودية المشتركة، باعتبار أنها تتقاسم 950 كلم من الحدود البرية مع النيجر، إذ أن التحديات والتهديدات على مستوى هذه الأخيرة تفرض توحيدا محكما للجهود من أجل إعطاء ديناميكية قوية لآليات التعاون القائمة بين البلدين.

تحرص الجزائر على معالجة الاختلالات التي تتسم بها هذه المناطق والتخفيف من حدة التوجهات أو حتى القضاء عليها وصياغة حلول لإعادة التوازن، سواء كان ذلك في إطار وطني أو عبر وضع سياسات للتهيئة بالتنسيق مع البلدان الحدودية، وهذا يستدعي تثمين أثر الحدود بشكل أمثل ودراسة إمكانية تطوير علاقات أكثر صلابة وتنوعا في إطار انماء التكامل العابر للحدود، وفي هذا السياق تواصل الجزائر اتخاذ مبادرات فعلية على الصعيد المغاربي والافريقي سعيا منها الى جعل الفضاءات الحدودية مصدرا للموارد. وبالنظر الى استفحال ظاهرتي الارهاب والهجرة غير الشرعية، فان الجزائر تعمل علي توطيد التعاون الثنائي والاقليمي بين دول الجوار لمكافحتها والشبكات الاجرامية التي ترتبط بها، وكذا مكافحة الراديكالية والتطرف العنيف، وعليه يبقى تعزيز التعاون الحدودي هو السبيل الأنجع للاستجابة للتحدي المزدوج الامن والتنمية، لاسيما من خلال تمكين سكان المناطق الحدودية وخاصة الشباب من التطلع الى مستقبل أفضل.

الخاتمة:

تبقى مسألة تأمين ومراقبة الحدود أمرا جد حساس وحيوي للأمن الوطني الجزائري، نظرا لتعقد التهديدات والمخاطر وتشابكها خاصة في ظل الانتشار الواسع لظاهرة الإرهاب الدولي العابر للحدود، وقضايا الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة التي تعتمد في تمويل أنشطتها على الموارد المالية المتأتية من الاتجار غير المشروع في الأسلحة والمخدرات وأعمال التهريب والاتجار بأعضاء البشر وغيرها من الأعمال ذات التبعات السلبية للمجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

ومن الملاحظ أن تفشي هذه التهديدات أصبح مقلقا جداً بالنسبة للجارتين الجزائر وتونس على طول الحدود بين البلدين، خاصة أن منطقة شمال إفريقيا وفضاء الساحل والصحراء يواجهان اليوم

تحديات معقدة ناتجة عن خلفيات جيوسياسية ومعضلات اقتصادية تتجاوز حدود هذه الدول وإمكاناتها، كل هذه العوامل جعلت من المنطقة مرتعاً خصبا لنشوء وتطور الشبكات الخارجة عن القانون، ففي ظل هشاشة وفشل دول الجوار وتبعات انفلات الأوضاع الأمنية في كل من ليبيا ومالي على وجه الخصوص، وفي ظل الاستمرار في تبني استراتيجيات تقليدية مبنية على أسس عسكرية صلبة بهدف رصد ومراقبة وحماية شتى جهات الحدود داخليا وإقليميا، تبقى هذه الآليات والتدابير المتبعة في مسالة تأمين الحدود عاجزة إلى حد بعيد في ظل غياب تنمية حقيقة وفك العزلة عن تلك المناطق كاستراتيجية شاملة بإمكانها أن تساهم أكثر في اندماج الشباب العاطل عن العمل وتوزيع عادل للفرص مما يساهم في أمن وتنمية المناطق الحدودية.

كذلك لا ننسى أن الوضع الراهن، يستوجب من الجزائر وتونس تنسيقا أكبر وتكاملا أكثر وتبني نظرة مستقبلية هدفها واحد، وهو الحفاظ على أمن واستقرار البلدين، خاصة أن الشق الأمني هو الأساس لتحقيق الاستقرار، لكن هناك جوانب أخرى تندرج في ذات السياق، منها تنمية الشريط الحدودي وفقا للشراكة المتميزة التي تجمع البلدين، والعمل سويا من أجل التصدي ومجابهة التحديات التي تواجه البلدين في ظل الوضع الحساس الذي يسود المنطقة، مع تقييم ما تقوم به الدولتين، يتم رسم رؤية مستقبلية للتعاون الثنائي بينهما.

وتبقى عملية تنمية المناطق الحدودية ضرورية بشكل يسمح للجزائر بالانفتاح بشكل أكبر على الفضاء المغاربي والساحل وإفريقيا، وتهيئة وتنمية المناطق الحدودية، مع ضرورة وضع برامج خاصة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من شأنها تحسين الظروف المعيشية لسكان تلك المناطق، وذلك من أجل السماح لهم بالمساهمة بشكل فعّال في الديناميكية الاقتصادية الوطنية والانفتاح بشكل فعّال على المبادلات العابرة للحدود.

واخيرا يمكن للجزائر أن تكون المستفيد الأول من خلال خلق ثروات مشتركة مع البلدان الحدودية، وانطلاقا من تلك المناطق يمكن للجزائر أن تدخل الأسواق الإفريقية.

إن هذا المسعى يجب أن يتركز أساسا على تحليل يسمح بتحديد نقاط القوة والضعف في هذه المناطق وخصوصياتها والتحديات المستقبلية التي تواجهها، وذلك بإشراك السلطات والقطاع الخاص وكل الكفاءات في مختلف المجالات مع ضرورة التشديد على تطوير المناطق الحدودية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إطلاق مشاريع تنموية في دول منطقة الساحل والفضاءات الصحراوية المتاخمة.

الهوامش:

(1)Barry buzan:People State and Fear:An Aganda for international security standies in the post cold war, Bondlerlynnerienner publishers,1991, p18.

(2)Marianne Stone:Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis, Security Discussion Papers Serie1,USA, Spring, 2009, p1.

(3)جون بيليس وستيف سميث: عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004، ص 414.

[4]نفس المرجع، ص414.

[5]رداف طارق: الدبلوماسية الجزائرية واشكالية "الدولة الفاشلة "في دول الحراك العربي، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم بـ دور الجزائر الإقليمي، الجزائر، يومي 28-29 أفريل 2014، ص 10.

[6]سارة بوحادة: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة في مالي، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، العدد الخامس، مارس2017، ص98.

[7]الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور 2016.

[8]مجلة الجيش، العدد 654 جانفي 2018.

[9]من خلال المرسوم الرئاسي المؤرخ في 27 أفريل سنة 2009 تم تغيير التسمية من "هيئة حراس الحدود" إلى " قيادة وحدات حراس الحدود" بقيادة الدرك الوطني و هي التسمية الحالية.

[10]الأخضر عمر الدهيمي، مرجع سابق، ص 18.

[11] نفس المرجع، ص187.

[12]Alf Andrew Heggoy:Colonial Origins of the Algerian-Moroccan Border Conflict of October 1963, African Studies Review, Look at the site, 16:13, 04/06/2018:
https://www.cambridge.org/core/journals/african-studies-review/article/colonial-origins-of-the-algerianmoroccan-border-conflict-of-october-1963/39780A2E1EEBBB3C82793761C4C83D6E

*اندلعت حرب الرمال في ضواحي منطقة تندوف وحاسي بيضة ثم انتشرت إلى منطقة فكيك الغربية، وانتهت الحرب بدون تغير في الخريطة الجغرافية وبقيت الحدود على الشكل الذي أقرته منظمة الوحدة الإفريقية أي ضمن الحدود الموروثة عن المستعمر.

*يطلق الكثير من الأكاديميين والمهتمين بالشأن الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي على هذه المنطقة بقوس الأزمات بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي تشهدها، وخاصة المتعلقة بالانقلابات العسكرية والتدخلات الأجنبية في المنطقة.

[13] بن عمراوي عبد الدين أسس الشرعية السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي(تونس -الجزائر-المغرب)، رسالة مقدمة لاستكمال درجة الدكتوراه تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2016-2017، ص263.

*تبلغ مساحة تبسة أكثر من 14.227 كم2، ويبلغ عدد سكانها أكثر من 675.227 ن/كم، وبمعدل كثافة 46.14 ن/كم، وتتكون من 12 دائرة و28 بلدية، وتتميز بالطبيعة الرعوية وهي مدينة غنية بالثروات وتاريخها حضاري وكبير. انظر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط الإلكتروني التالي:http://www.andi.dz/index.php/ar/monographie-des-wilayas?id=119.

[1]نور الدين بوكراع، "وضع الحدود الجزائرية مع تونس تحت مراقبة الكاميرات"، انظر الرابط الالكتروني التالي:
https://www.djazairess.com/alfadjr/203227.(13 :55/29/03/2018)

[15] غياب التنمية والتهديد الإرهابي: واقع الجزائريين بالمنطقة الحدودية، انظر الرابط الالكتروني التالي:
http://www.dw.com/ar/%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9.

[16] نور الدين بوكراع، المرجع السابق.

[17]الأمن الجزائري يلاحق مهربين على الحدود مع تونس، انظر الرابط الالكتروني التالي:
https://www.turess.com/aljarida/16444(12:29 31/03/2018).

[18]ارتفاع نسق التعاون الأمني والعسكري بين تونس والجزائر: انظر الرابط الالكتروني التالي:
https://www.noonpost.org/(12:49،31/03/2018).

[19] راجع الموقع الإلكتروني التالي:
(22:16 ،2018/10/08)https://www.vitaminedz.com/

[20]غياب التنمية والتهديد الإرهابي: واقع الجزائريين بالمنطقة الحدودية، مرجع سابق.